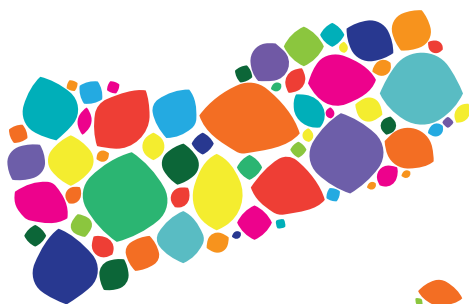




قنسيون في الغربية اللاجئون اليمنيون، البلدان المضيفة لهم، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قبول العبسي



منتدى سلام اليمن
YEMEN PEACE FORUM

مَنسيون في الغربية: اللاجئون اليمنيون، البلدان المضيفة لهم، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قبول العبسي

ديسمبر 04، 2022

صورة الغلاف : لاجئ يمني يجلس داخل سقيفته في إحدى المخيمات المؤقتة للاجئين في العاصمة الصومالية مقديشو ، تاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2015 // مصدر الصورة: رويترز / بعدسة في صل عمر

مبادرة منتدى سلام اليمن هي منبر مسار ثان للمجتمع المدني والشباب، ييسره مركز صنعاء بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية في هولندا. تسعى هذه المبادرة التفاعلية إلى الاستثمار في بناء وتمكين الجيل القادم من الشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني اليمني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة. بناءً على الهدف الأساسي لمركز صنعاء المتمثل في إنتاج المعرفة بالأصوات المحلية، تسعى هذه المبادرة إلى التطوير والاستثمار في محلي السياسات الشباب والكتاب من جميع أنحاء اليمن.



منتدى سلام اليمن
YEMEN PEACE FORUM



Kingdom of the Netherlands

بتمويل من

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.



جدول المحتويات

5.....	المقدّمة.....
7.....	المنهجية.....
8.....	إحصائيات وإجراءات التسجيل في البلدان المضيفة.....
11.....	حماية غير متسقة.....
12.....	اللاجئون اليمنيون في الصومال وصومالييلاند.....
15.....	اللاجئون اليمنيون في الأردن.....
16.....	اللاجئون اليمنيون في مصر.....
19.....	تحليل نتائج استطلاع الرأي.....
24.....	العوائق التي تحول دون أعمال حقوق اللاجئين وإعادة توطينهم.....
26.....	الاستنتاج.....
27.....	التوصيات.....

المقدمة

منذ اندلاع الحرب، سعى اليمنيون بحثًا عن ملاذ آمن هربًا من ويلات العنف والانهيار الاقتصادي وطلبًا للاستقرار السياسي. تكبد بعضهم رحلات شاقة إلى جيبوتي والصومال وصوماليلاند^[1] على متن قوارب صيد صغيرة للوصول إلى بر الأمان،^[2] حيث يقيمون حاليًا في عواصم تلك البلدان.^[3] لجأ آخرون إلى إثيوبيا، حيث يعيش معظمهم في مناطق بعيدة في ضواحي العاصمة أديس أبابا،^[4] بينما تمكن عدد منهم من الوصول إلى الأردن ومصر حيث يعيش معظمهم حاليًا حول منطقة الجبهة شمالي العاصمة الأردنية عمّان،^[5] أو في أحياء فيصل والدقي ومنطقة أرض اللواء في القاهرة.^[6] ظن العديد من اللاجئين، وخاصة أولئك الذين فروا إلى مصر والأردن في بدايات الصراع، أن الأمر لن يستغرق سوى أسابيع أو أشهر قبل أن تنتهي الحرب ويعودون إلى ديارهم، إلا أن ظروفهم المعيشية تدهورت مع استمرار الصراع، مما أجبر أعدادًا كبيرة منهم على التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على مساعدات وتقنين أوضاعهم.^[7]

يعد اللجوء ظاهرة جديدة بالنسبة لليمنيين، ظهرت إبان الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد عام 2011 واندلاع الحرب عام 2015. أدى استمرار الصراع وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية إلى تنامي موجات الهجرة القسرية والنزوح القسري، مع اضطراب السكان للفرار من الاضطهاد والصراع المسلح والانتهاكات الممارسة ضد حقوق الإنسان. وفقًا للأمم المتحدة، يواجه أكثر من 19 مليون شخص خطر الجوع في اليمن هذا العام، ويقف زهاء 160 ألف يمني على حافة المجاعة.^[8] وعلى الرغم من عودة حوالي 1.3 مليون نازح إلى ديارهم من أصل 4 ملايين يمني نزحوا منذ اندلاع الحرب في مارس/آذار 2015 - ما يزال العديد منهم عُرضة للخطر.^[9]

يسلّط هذا التقرير الضوء على وضع اللاجئين اليمنيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر والأردن والصومال وصوماليلاند وإثيوبيا، ويدرس ويحلل الطريقة التي تتعامل

^[1] صُنفت صوماليلاند (أرض الصومال) كمنطقة إدارية لأنها تجري عملياتها الخاصة لتسجيل طالبي اللجوء واللاجئين. ومع ذلك، تستخدم بعض إحصاءات الأمم المتحدة أرقامًا تشمل الصومال ككل.

^[2] "عشرات اليمنيين يلجأون إلى الصومال وجيبوتي"، بي بي سي عربي، 1 أبريل/ نيسان 2015، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/04/150401_yemen_missile_attacks

^[3] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في هرجيسا عبر فيسبوك ماسنجر، 3 أبريل/ نيسان 2022.

^[4] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 3 أبريل/ نيسان 2022.

^[5] سولين المجالي، "ملاذ دون استقرار: طالبو اللجوء اليمنيون في الأردن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 19 مارس/آذار 2022، <https://sanaa-center.org/ar/publications-all/main-publications-ar/17194>

^[6] قبول العبسي، "الكفاح بعيدًا عن الوطن: اللاجئون اليمنيون في القاهرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 19 ديسمبر/كانون الأول 2020، <https://sanaa-center.org/ar/publications-all/main-publications-ar/12316>

^[7] المجالي، "ملاذ دون استقرار"، العبسي، "الكفاح بعيدًا عن الوطن".

^[8] "الجوع في اليمن يبلغ أعلى مستوياته منذ عام 2015"، الأمم المتحدة، 28 يونيو/حزيران 2022، <https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105752>

^[9] "اليمن: احتياجات التمويل الحرجة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 25 فبراير/شباط 2022، <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Yemen%202021%20Critical%20Needs.pdf>

بها المفوضية مع اللاجئين في هذه البلدان والتحديات التي يواجهونها. كما يركز على الدور الذي تلعبه المفوضية والمنظمات الشريكة في توفير الحماية للاجئين اليمنيين والتعامل مع أوضاعهم بموجب الأطر القانونية الدولية المعمول بها. يتضح من أوجه القصور القائمة حاليًا وجود حاجة إلى إعادة تقييم الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع اللاجئين اليمنيين.

يشير النشاط واللاجئون إلى عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات المكفولة بموجب القانون الإنساني والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، رغم حصول اليمنيين على بطاقات اللجوء الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويزعمون أن نسبة إعادة توطينهم لا تزال منخفضة مقارنة بغيرهم من اللاجئين من بلدان أخرى. وفقًا لنشطاء وملتسمي اللجوء، رفضت الولايات المتحدة ودول أوروبية استقبال اللاجئين اليمنيين أو إدراجهم في الحصص المخصصة لإعادة التوطين، رغم أن معظمها من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. عزا العديد ممن جرت مقابلتهم ذلك إلى أسباب سياسية، لكن يبقى من الصعب إثبات مثل هذه المزاعم.

أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع خدمات المفوضية المقدمة للاجئين في البلدان المضيفة،^[a] مما أدى إلى توقف إصدار بطاقات اللجوء وتباطؤ عملية تجديدها،^[a] الأمر الذي أوجد تحديات جديدة بما في ذلك صعوبات في الحصول على تصاريح الإقامة في تلك البلدان. بالتالي، أفضت هذه العراقيل البيروقراطية إلى مشاكل أكثر جدية مثل زيادة حالات الاعتقال بسبب انتهاء صلاحية تصاريح الإقامة.

يختتم هذا التقرير بتقديم عدد من التوصيات الهادفة للفت انتباه المجتمع الدولي إلى معاناة اليمنيين في البلدان المضيفة، ما قد يساعدهم في الحصول على مساعدات أفضل.

^[a] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الصومال عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

^[a] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ثلاثة نشطاء مجتمعيين يمينيين وطالبي لجوء في الأردن عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة النوعية على إجراء مقابلات عبر تطبيق الزووم وتطبيقات مختلفة لتبادل الرسائل مع عدد من النشطاء المجتمعيين المسجلين كطالبي لجوء، لكن لم يحصلوا بعد على وضع لاجئ.^[12] أطلق أولئك النشطاء مبادراتهم الخاصة لخدمة ودعم اللاجئين في ظل غياب الدعم الكافي من الجهات المعنية، وعلى هذا الأساس أُجريت مقابلات مع أربعة نشطاء مقيمين في مصر، وثلاثة في إثيوبيا، واثنين في الصومال، وثلاثة في الأردن، علمًا أن بعضًا من هذه المقابلات رُفدت باستبيان إلكتروني. اعتمدت الدراسة أيضًا على استطلاع للرأي (عبر الإنترنت) صُمم للحصول على شهادات حية من طالبي اللجوء (الذين تم التواصل معهم عبر نشطاء مجتمعين ملتزمين أيضًا باللجوء) عن تعامل المفوضية مع اللاجئين والصعوبات التي يواجهونها، بما في ذلك مدى تجاوبها مع طلبات لجوئهم وتوفير الحماية لهم. على هذا الأساس، وافق 78 شخصًا (من أصل 87 تم التواصل معهم) على المشاركة في استطلاع الرأي: 69 رجلًا و7 نساء و2 آخرين اختاروا عدم تحديد نوعهم الاجتماعي. وأخيرًا، عُقدت جلسات نقاش بؤرية عبر تطبيق الزووم مع عشر طالبات لجوء يمينيات مقيمات في مصر، وست سيدات وخمسة رجال في الأردن.

جرى التواصل مع مكاتب المفوضية في جنيف، ومصر، والأردن، وإثيوبيا عبر البريد الإلكتروني بطلب الإجابة على بعض الأسئلة الكتابية. لم تتجاوب سوى مكاتب مصر وإثيوبيا، في حين أحال مكتب جنيف أسئلة الكاتبة إلى مكاتب مصر والأردن، علمًا أن الأخير لم يتجاوب مطلقًا. فضلًا عن ذلك، اعتمدت الدراسة على البيانات والمعلومات المنشورة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى جانب الإحصائيات الواردة في تقارير إعلامية تناولت وضع اللاجئين اليمنيين. وقع الاختيار على مصر والأردن والصومال وصوماليلاند وإثيوبيا لإجراء الدراسة بسبب العدد الكبير من اللاجئين اليمنيين المقيمين هناك. واستند ترميز وتحليل البيانات إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: آلية تعامل المفوضية مع اللاجئين اليمنيين وإجراءاتها المتبعة في ذلك؛ والتحديات التي تواجه اللاجئين؛ والأسباب المحتملة لادعاءات وجود تمييز ضد اللاجئين اليمنيين. تجدر الإشارة إلى أنه جرى حجب أسماء اللاجئين وطالبي اللجوء ونشطاء المجتمع المدني لأسباب أمنية ومراعاة للخصوصية.

^[12] الفرق بين اللاجئ وطالب اللجوء: بحسب تعريف منظمة العفو الدولية، اللاجئ هو "الشخص الذي فرّ من بلده جراء خطر التعرّض لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية وللاضطهاد". بالمقابل، طالب اللجوء هو "الشخص الذي غادر بلده سعيًا وراء الحصول على الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الخطيرة لحقوقه الإنسانية في بلد آخر، ولكن لم يُعترف به بعد كلاجئ رسميًا، ويبتظر البت بشأن طلبه للجوء". انظر "اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون"، منظمة العفو الدولية - <https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-mi-grants/>. ينص القانون الدولي على حق اللاجئين في تلقي الحماية، ودخول بلد آخر لطلب اللجوء فيه هو حق إنساني معترف به دوليًا، حيث وقعت أكثر من 140 دولة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكولات الملحق بها. يستند تحديد وضع اللاجئين وحقوقهم وكذلك مهام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى قرار الجمعية العامة 429 (د 5-) المؤرخ 14 ديسمبر/ كانون الأول 1950 الذي دعا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية واعتمدت خلاله الاتفاقية، والمتاح على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees>

إحصائيات وإجراءات التسجيل في البلدان المضيفة

تختلف إجراءات التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحسب البلد الذي يُقدم طلب اللجوء فيه. تعتمد المفوضية إحدى الحالتين لمنح صفة لاجئ: حالة لجوء جماعية (استنادًا إلى دعوى ظاهرة الوجهة) أو حالة لجوء فردية. في حالات اللجوء الفردية، يتعين على ملتمس اللجوء سرد واقعة تعكس تعرضه لاضطهاد شخصي في بلده الأصلي للحصول على صفة لاجئ. مثلًا في الصومال، يُطلب من الشخص المتقدم بطلبه إلى المفوضية تقديم أوراق ثبوتية، مثل جواز السفر أو بطاقة الهوية أو شهادة الميلاد؛ وتصدر المفوضية بطاقة طالب لجوء في نفس اليوم، وتعد إجراءات التسجيل بسيطة لليمنيين هناك -حيث يتلقون المساعدة في ذلك أحيانًا- لكن رغم ذلك يصعب حصولهم على مقابلة لتحديد وضع اللجوء أو إعادة توطينهم.^[13] وفقًا لمكتب المفوضية في الصومال، يبلغ عدد اللاجئين اليمنيين هناك حوالي 7500 لاجئ،^[14] في حين يوجد في صوماليلاند وحدها ما يقرب من 3 آلاف لاجئ.^[15] توفر المفوضية الخدمات للاجئين في الصومال وصوماليلاند، حيث توجد هيئة تابعة للمفوضية في هرجيسا (عاصمة صوماليلاند) تُعنى بشؤون اللاجئين وتقدم معلومات إلى مكتب المفوضية في العاصمة الصومالية «مقديشو»، علمًا أن بطاقات اللجوء التي تصدرها تحمل شعار جمهورية صوماليلاند.^[16] وفي حين ترفض الهيئات الحكومية الصومالية التعامل مع صوماليلاند كجمهورية مستقلة، يقوم النشطاء بإحصاء اللاجئين وتسجيلهم في البيانات الخاصة بالدولة.^[17]

بالنسبة لطالبي اللجوء اليمنيين في إثيوبيا، يتعين عليهم تقديم طلب إلى إدارة شؤون اللاجئين والعائدين التي تقيم طالبي اللجوء الوافدين وتراجع طلباتهم وتحيلها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يُقابل مقدم الطلب من قبل إدارة شؤون اللاجئين والعائدين في غضون يومين من بدء المعاملة، وبعد أسبوعين، يُقابل مقدم الطلب في مكتب المفوضية حيث يُحدد ما إذا كان الطلب يستوفي المعايير وما إذا كان سيُمنح مقدمه وضع لاجئ.^[18]

^[13] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء يمني في الصومال عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

^[14] "الأمم المتحدة تكشف عن عدد اللاجئين اليمنيين في الصومال"، بلقيس، 13 سبتمبر/ أيلول، 2021، <https://belqees.net/locals> /الأمم المتحدة- تكشف-عدد-اللاجئين-اليمنيين-في-الصومال

^[15] مبادرة لمار الدولية لدعم ومساندة اليمنيات في المهجر، "عدن تايمز، 21 يناير/ كانون الثاني 2021، <https://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=161503>

^[16] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الصومال عبر الماسنجر، 28 يوليو/ تموز 2022؛ مقابلة مع ناشط وطالب لجوء في هرجيسا عبر الواتساب، 28 يوليو/ تموز 2022.

^[17] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الصومال عبر الماسنجر، 28 يوليو/ تموز 2022؛ مقابلة مع ناشط وطالب لجوء في صوماليلاند، عبر الواتساب، 28 يوليو/ تموز 2022.

^[18] مصر Help: تحديد وضع اللاجئين" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الوصول إليه في 16 سبتمبر/ أيلول 2022، <https://help.unhcr.org/egypt/rsd>

في حال قُبل طلب اللجوء، تصدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطاقة لجوء للشخص المعني.^[19] بلغ عدد اللاجئين اليمنيين في إثيوبيا 2,489 لاجئًا بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وفقًا لما ذكره مسؤول في مكتب المفوضية بإثيوبيا،^[20] إلا أن النشاط المجتمعيين يؤكدون أن العدد أعلى من ذلك، ويتراوح ما بين 3200 و4000 لاجئ.^[21]

تحتضن الأردن أكبر عدد من اللاجئين اليمنيين، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن العدد الإجمالي يبلغ حوالي 13,800 لاجئ،^[22] بينما يقدر النشاط في الأردن أن الرقم يتراوح ما بين 14,750 و15,000 لاجئ.^[23] يتعيّن على طالبي اللجوء، لدى وصولهم إلى الأردن، التوجه إلى مكتب المفوضية للتسجيل والحصول على وضع لاجئ كي يتمكنوا من استصدار الوثائق القانونية،^[24] لكن وفقًا لناشط يمني في الأردن، أُغلق باب التسجيل لدى المفوضية فعليًا أمام جميع الجنسيات -باستثناء السوريين -منذ أواخر عام 2018.^{[25] [26]}

وفقًا لمنظمة ساينت أندروز لخدمات اللاجئين، يُسمح لليمنيين في مصر بالتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقديم طلبات اللجوء،^[27] حيث تصدر المفوضية بعدها الوثائق الكفيلة بحماية المتقدمين من الترحيل القسري والسماح لهم بتلقي الخدمات. لكن خلال المقابلات التي تُجرى معهم عند التسجيل، يُخضعون لما يُعرف بمقابلة التسجيل المكثفة، حيث تُقيّم المفوضية الظروف التي أجبرتهم على الفرار من اليمن بما يُمكنها من الوقوف على مدى أهليتهم لإعادة توطينهم. في مرحلة لاحقة، تتواصل المفوضية مع مقدمي طلب اللجوء وتستدعيهم لإجراء مقابلاتين، إحداها لتحديد وضع اللجوء والأخرى لإعادة التوطين.^[28]

[19] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء يمني في إثيوبيا عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

[20] كيسوت جيري إغزيابر، المسؤولية الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا، مراسلات البريد الإلكتروني مع الكاتبة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

[21] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

[22] "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: توضيح حول ترحيل اليمنيين من الأردن"، الغد، 1 أبريل/ نيسان 2021. <https://alghad.com/> مفوضية-اللاجئين-توضح-حول-إبعاد-يمني/

[23] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ثلاثة نشطاء وطالبي لجوء يمينيين في الأردن عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

[24] سولين المجالي "ملاذ دون استقرار".

[25] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الأردن عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

[26] سولين المجالي "ملاذ دون استقرار".

[27] مراسلات الكاتبة مع موظف في خدمات اللاجئين في سانت أندرو في مصر عبر البريد الإلكتروني، 13 يناير/ كانون الثاني 2022.

[28] نشاط في مجال حقوق الإنسان في مصر عبر الواتساب في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 و3 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

تقدر المتحدثة باسم المفوضية "رضوى شرف" عدد اليمنيين المسجلين كلاجئين في مصر بنحو 9579 شخصاً،^[29] علماً أن طالب اللجوء يستطيعون التسجيل على أساس جنسيتهم عبر تقديم جواز سفر يمني أو بطاقة شخصية. يُمنح مقدمو طلب اللجوء شهراً واحداً للعودة لإجراء مقابلة أولية، وعلى أساسها تُصدر بطاقة «طالب اللجوء» أو البطاقة الصفراء.^[30] من جهة أخرى، ما تزال عملية إعادة التوطين بطيئة للغاية؛ إذ يُعاد توطين نسبة لا تتجاوز 1% فقط سنوياً من اللاجئين من كل الجنسيات على مستوى العالم وفقاً لرضوى شرف.^[31]

^[29] رضوى شرف، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الكاتبة، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[30] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء يمني في مصر عبر الواتساب، 5 أبريل/ نيسان 2022.

^[31] رضوى شرف، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الكاتبة، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021.

حماية غير متسقة

يُدرج القانون الدولي أحكامًا تهدف إلى توفير الحماية للاجئين، حيث تنص المادة 73 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على ما يلي: «وجوب حماية الأشخاص الذين كانوا من دون وثيقة تثبت انتمائهم لدولة الإقامة أو كانوا لاجئين ومن دون تمييز».^[32] كما تُلزم اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين الدول الأطراف الموقعة بحماية طالبي اللجوء والتعامل معهم بشكل منصف ودون تمييز.^[34] ومن هذا المنطلق، يرى بعض المراقبين أن الحق في الحماية وإعادة التوطين حق بديهي من حقوق الإنسان^[35] لكن عادة ما يتم تسييس قضايا اللاجئين وصياغة السياسات المرسومة للتعامل معهم وفقًا لذلك، الأمر الذي يترتب عليه عواقب وخيمة على ملتمسي اللجوء.^[36]

ورغم عدم توفر إحصاءات دقيقة، يعتقد النشطاء أن عددًا ضئيلاً جدًا من اللاجئين اليمنيين أُعيد توطينهم، وأن هناك تجاهلاً غير عادي لليمنيين حتى في الحالات التي تستدعي تدخلاً عاجلاً.^[37] تختلف معاملة اللاجئين اليمنيين من بلد إلى آخر، إلا أن اللاجئين اليمنيين ممن تواصل معهم النشطاء المجتمعون وصفوا الاستجابة الإنسانية الدولية، وخدمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغير الكافية بصفة عامة.

^[32] محمد النادي، "حماية اللاجئين في القانون الدولي"، موقع معكم، 19 أبريل/ نيسان 2022، http://www.maaacom.org/p=6681#_edn85

^[33] "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؟" مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الوصول إليها في 16 سبتمبر/ أيلول 2022، <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html>

^[34] كيت كودينغتون، "المشهد الخاص بحماية اللاجئين"، 2018: 43 (3) Transactions of the Institute of British Geographers. ص 340-326.

^[35] ألبرت شير، "من يمكنه المطالبة بالحماية كلاجئ؟" اللاجئين والمهاجرون في القانون والسياسة، 1 يونيو/ حزيران 2018: ص 111-123.

^[36] بول كريمير، "الموضوعات غير المحسومة"، مجلة 2020 (3) American Ethic History: ص 5-16.

^[37] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر تطبيق الواتساب، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الصومال عبر الواتساب، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 3 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في صومالييلاند عبر الماسنجر، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ثلاثة نشطاء وطالبي لجوء في الأردن عبر الواتساب والزووم، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[38] نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معايير لإعادة التوطين تقوم على أساسها بدراسة مدى أهلية اللاجئين لإعادة توطينهم، وتشمل تلك المعايير: الحماية القانونية والمادية؛ والناجين من العنف والتعذيب؛ واحتياجات الرعاية الطبية؛ والنساء المعرضات للخطر؛ ولم تشمل الأسرى والأطفال والمراهقين وكبار السن؛ وعدم وجود فرص للاندماج المحلي؛ والتهديدات الناجمة عن اختلاف وجهات النظر. انظر: "معايير إعادة التوطين"، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الوصول في 16 من سبتمبر / أيلول 2022، <https://www.unhcr.org/protect-tion/resettlement/558c015e9/resettlement-criteria.html>

اللاجئون اليمنيون في الصومال وصوماليلاند

وفق ما أفاد به نشطاء يمنيون من طالبي اللجوء في الصومال، لم يُعاد توطين أي لاجئ يمني هناك منذ عام 2015.^[39] في هذا السياق، أشار أحد النشطاء في الصومال إلى أن النظر في طلبات اللاجئين اليمنيين متوقف منذ سنوات ورغم وجود حالات تستوفي شروط إعادة التوطين، إلا أنه لم يُتخذ أي إجراء حيالها. وكلما طالت فترة انتظار اللاجئين في البلد، تعددت المشاكل التي يواجهونها.

قال أحد اللاجئين في صوماليلاند: «المساعدات التي نحصل عليها محدودة جدًا، ولا يوجد أي تجاوب معنا. الكثير منا لا يمكنهم العودة إلى اليمن لوجود تهديدات بالقتل، بل إن البعض قُتل أهلهم بالفعل وفُجرت منازلهم. يتعرض اليمنيون لمعاملة سيئة للغاية في صوماليلاند من حيث فرص العمل والأوضاع المعيشية، وباتت فكرة الانتحار تراودني باستمرار للخلاص من جحيم الإهمال والتهميش».^[40]

يُلقي البعض باللوم على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محتهم، حيث تقول إحدى اللاجئين: «يوجد تجاهل تام لنا ولحقوقنا من قبل المفوضية السامية ويتم التعامل معنا بلا مبالاة... فلا خدمات ولا حتى حقوق أساسية، كالتعليم والصحة والحماية».^[41] فضلًا عن ذلك، يعاني اللاجئون في الصومال من الاضطهاد والتمييز العنصري من قبل رجال الشرطة والعصابات، واشتكت إحدى اللاجئين قائلة: «لا يوجد أمان حيث نتعرض للنهب والسرقة تحت تهديد السلاح».^[42]

تشكل اللغة عائقًا آخر أمام اللاجئين، حيث ذكر بعضهم أنهم يواجهون صعوبة في التواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على تعليمات في كيفية ملء استماراتهم كون الاستثمارات مكتوبة باللغتين الإنجليزية والصومالية فقط.^[43] تقول إحدى الناشطات في الصومال: «نعاني كنشطاء وكلاجئين يمنيين من صعوبة في مزاولة أنشطتنا بسبب اختلاف اللغة التي تُعد عائقًا كبيرًا أمام الكثيرين»، وتضيف «تلقيت تهديدًا بالقتل بسبب نشاطي وطلب مني البقاء في المنزل. أبلغت المفوضية والشرطة، لكنني لم ألقَ أي تجاوب».^[44] يقول ناشط آخر مقيم في الصومال: «العمل هنا صعب للغاية، ناهيك عن العنصرية التي نتعرض لها والمحسوبية الممارسة من قبل الصوماليين والبلدية».^[45]

^[39] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الصومال عبر الماسنجر، 28 يوليو/تموز 2022؛ مقابلة مع ناشط وطالب لجوء في صوماليلاند، عبر الواتساب، 28 يوليو/تموز 2022.

^[40] لاجئ في صوماليلاند مشارك في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[41] لاجئة يمنية في الصومال مشاركة في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[42] لاجئة يمنية في الصومال مشاركة في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[43] ناشط ولاجئ يمني في إثيوبيا مشارك في الاستبيان الإلكتروني ومحادثة معه عبر الواتساب، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021؛ ناشط وطالب لجوء في الصومال مشارك في الاستبيان الإلكتروني ومحادثة معه عبر الواتساب، 14 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[44] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشطة وطالبة لجوء يمنية في إثيوبيا عبر الواتساب، 15 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[45] مقابلة أجرتها الكاتبة مع نشطاء مجتمعيين وطالبي لجوء في الصومال عبر واتساب، 14 و17 ديسمبر/كانون الأول 2021.

ذكر ناشط في صومالييلاند أن المكتب الفرعي للمفوضية في هرجيسا يدرج اللاجئين الصوماليين الذين كانوا في اليمن ويمتلكون حاليًا جوازات سفر يمنية على قوائم اللاجئين اليمنيين، مشيرًا إلى أن أولئك الصوماليين يُمنحون الأولوية في تلقي الخدمات وإعادة التوطين، في حين يقتصر خدمة اللاجئين اليمنيين على إصدار بطاقة لجوء لهم ولا يُدرجون في برنامج إعادة التوطين. يتلقى اللاجئين اليمنيون خدمات ضئيلة أو معدومة، باستثناء الحق في الإقامة التي تتيحها البطاقة الصادرة عن المفوضية.^[46] قال الناشط إنه عُومل بلا مبالاة وتلقى تهديدات بالقتل، وأدى به الأمر إلى الاعتصام والإضراب عن الطعام أمام مكتب المفوضية.^[47]

يقول لاجئ يمني آخر في الصومال «لا توجد فرص عمل ولا دعم من المفوضية، نحن كالمشردين في هذه البلاد».^[48] تتاح فرصة العمل في بعض المشاريع الصغيرة، إلا أنها تدعم اللاجئين بصورة محدودة حيث يتم اختيار مائتي مستفيد من أصل 1000 ويتم منحهم 400 دولار أمريكي لتنفيذ مشروع ما، لكن هذا لا يكاد يسد احتياجاتهم المعيشية علمًا أن الإيجارات قد تصل إلى 100 دولار أمريكي. كما أن مشاريع بناء القدرات والتمكين لا تخلو من أوجه قصور، مثل ماكينات الخياطة التي لا تعمل.^[49] على هذا الأساس، من غير المتوقع أن يجد اللاجئين اليمنيون وظيفة، ما لم يكن لديهم شبكة من المعارف وهو أمر نادر الحدوث.

اللاجئون اليمنيون في الصومال يتلقون بعض الخدمات الطبية والمنح الدراسية،^[50] كما يتلقى عدد قليل منهم ما يصل إلى 60 دولارًا أمريكيًا كمساعدات مالية، بينما قد تحصل بعض الأسر على ما يصل إلى 100 دولار أمريكي.^[51]

^[46] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في هرجيسا عبر ماسنجر، 12 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[47] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في هرجيسا عبر ماسنجر، 12 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[48] لاجئ يمني في الصومال مشارك في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[49] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء يمني في الصومال عبر الواتساب، 14 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[50] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء يمني في الصومال عبر الواتساب، 14 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[51] لاجئ يمني في الصومال مشارك في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

اللاجئون اليمينيون في إثيوبيا

لا تختلف تجربة اللاجئين اليمينيين في إثيوبيا عن أقرانهم في الصومال. يتلقى بعض اللاجئين مساعدة مالية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإن كانت لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية، حيث تتراوح المساعدات المقدمة للأسر بين 40 و100 دولار أمريكي، حسب عدد أفرادها.^[52] يقول أحد اللاجئين هناك: «نحصل على مخصص شهري، لكنه بالكاد يكفي حتى منتصف الشهر».^[53]

ووفقاً لناشط سابق وطالب لجوء في إثيوبيا، أعيد توطين أربع أو خمس حالات لجوء يمنية فقط خلال فترة أربع سنوات، وهو رقم ضئيل جداً مقارنة بمعدلات إعادة توطين الجنسيات الأخرى -على حد قوله.^[54] أوقف واحتجز عدد من اللاجئين اليمينيين في إثيوبيا وجرى التحفظ على جوازات سفرهم -وهذا أمر شائع بشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين دخلوا عبر الصومال. اضطر اللاجئون الذين انتهت مدة صلاحية تصاريح إقامتهم إلى دفع غرامات بسبب جهلهم بالقوانين واللوائح، ولم تقدم السفارة اليمنية أي مساعدة تذكر في هذا الشأن. كما أن اختلاف اللغة والثقافة يشكلان تحدياً كبيراً للاجئين اليمينيين في إثيوبيا، ويحد من قدرتهم على الاندماج مجتمعياً، وفقاً لأحد النشطاء.^[55] تشتكي إحدى اللاجئات قائلة: «نعاني كثيراً في إثيوبيا كونها دولة غير عربية، ومن الصعب التأقلم فيها بسبب اختلاف اللغة. ربما يسهل ذلك على الأطفال، (الذين) يمكنهم تعلم اللغة بسهولة، وعلى أولئك الذين لهم أقارب في إثيوبيا... لكننا نعاني هنا».^[56]

نظم عدد من اللاجئين اليمينيين وقفة احتجاج أمام مكتب المفوضية بإثيوبيا في أغسطس/آب 2016؛ للفت الانتباه إلى أوضاعهم المتردية، منددين بما وصفوه باللامبالاة والتهميش والحرمان من حقوقهم، ومطالبين المفوضية بتبرير قراراتها بشأن ملتمسي اللجوء وطلبات إعادة التوطين.^[57]

جدير بالذكر أن اليمينيين هاجروا منذ القدم إلى دول شرق أفريقيا، مع تنامي موجات الهجرة تلك منذ نهاية القرن التاسع عشر. غالباً ما تربط اليمينيين ذوي الأصول المختلطة -ويُشار إليهم باللهجة اليمنية بالمُولدين -أواصر علاقات أسرية في هذه البلدان.^[58] على سبيل المثال، استقر أحد المستطلعة آراؤهم -ويبلغ من العمر 31 عاماً -في صوماليلاند عام 2012، بعد لمّ شمله مع أفراد أسرته، لكن ما لبث أن انتقل إلى الأردن للتسجيل لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك في ظل تضائل فرص إعادة التوطين في هرجيسا. هذا يعكس الطبيعة غير المتسقة لظاهرة هجرة اليمينيين التي تتنامى مع تغيير البلدان المضيفة لسياساتها.

^[52] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

^[53] لاجئ يمني في الصومال مشارك في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[54] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[55] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في إثيوبيا عبر الواتساب، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[56] لاجئة يمنية في إثيوبيا مشاركة في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/شباط 2022.

^[57] لاجئون يمنيون في إثيوبيا يطلقون نداء استغاثة، "الوطني"، 6 أغسطس/ آب 2021، <https://alwattany.net/64720>.

^[58] سماهر الحاضري، مورغان باربرا بيغنو "مراحل تطور هجرة اليمينيين إلى جيبوتي"، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/17511>.

اللاجئون اليمينيون في الأردن

تشمل الخدمات المقدمة للاجئين اليمينيين في الأردن مساعدات شتوية وقسائم غذائية بقيمة 30 دولارًا أمريكيًا شهريًا، في بلد تُعد تكاليف المعيشة مرتفعة فيه. يتلقى اللاجئون المسجلون (وعدهم ضئيل جدًا) مساعدة شهرية تبلغ حوالي 180 دولارًا أمريكيًا، وبالكاد يغطي المبلغ قيمة الإيجار وفواتير المياه والكهرباء والاحتياجات الأساسية.^[59] يجد البعض وظائف لكن برواتب متدنية للغاية كونهم لا يملكون تصاريح عمل، مما يجعلهم غالبًا عرضة للاستغلال في مكان العمل وقد لا يتلقون كامل رواتبهم، بل وأحيانًا يتعرضون للتحرش الجنسي. في هذا السياق يقول أحد الناشطين وهو أيضًا طالب لجوء في الأردن: «من الصعب إيجاد فرص عمل في الأردن، (باستثناء) التطوع في منظمة أو مؤسسات أخرى نعمل فيها مقابل أجر بسيط للغاية».^[60] في مقابل إصدار تصاريح عمل، يُطلب من المتقدمين التنازل عن بطاقات اللجوء الخاصة بهم، الأمر الذي يجعلهم عرضة للترحيل وفقدان أهليتهم لإعادة التوطين.^[61]

عزا أحد اللاجئين في الأردن سبب انعدام فرص إعادة التوطين إلى المساعي السياسية للحكومة اليمنية ودول التحالف للتستر على الوضع المأساوي للاجئين اليمينيين، حسب ترجيحه، إلا أنه يصعب إثبات مثل هذه المزاعم. رجح نفس اللاجئ أن الحكومة اليمنية والتحالف لا يرغبون بأن يُعرّف اليمن كساحة حرب، بل كبلد يعاني صراعات محصورة محليًا، وهو ما ينعكس على أهلية اللاجئين لإعادة التوطين.^[62] يزعم ناشط في الأردن أن «السبب وراء عدم منح أولوية لإعادة توطين اللاجئين اليمينيين في بلد ثالث -عكس غيرهم من طالبي اللجوء من الجنسيات الأخرى- هو أن البلدان لا تعتبر الوضع في اليمن كارثة إنسانية، بل أزمة».^[63]

فضلاً عن ذلك، يواجه اللاجئون اليمينيون في الأردن خطر الترحيل القسري، حيث يشير تقرير لمنظمة العفو الدولية أن الحكومة الأردنية أصدرت توجيهات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدم الاعتراف بأي لاجئين باستثناء السوريين، وهو ما يحرم اليمينيين من حقوقهم الإنسانية ويجعلهم عرضة للترحيل.^[64] وفقًا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، «لا يجوز لأي دولة متعاقدة أن تطرد لاجئًا أو تردده بأي صورة من الصور»^[65]، إلا أن منظمة العفو الدولية ذكرت أن «السلطات أصدرت معظم قرارات الإبعاد بعد أن حاول اليمينيون التقدم بطلب للحصول على تصاريح عمل، وتصويب وضعهم كمهاجرين في

^[59] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الأردن عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[60] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الأردن عبر الاستبيان الإلكتروني ومحادثة معه عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[61] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الأردن عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[62] لاجئ في الأردن مشارك في استطلاع الرأي عبر الإنترنت، 4 فبراير/ شباط 2022.

^[63] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في الأردن عبر الواتساب، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[64] عباس الخشالي، "هيومن رايتس ووتش تطالب بعدم ترحيل اليميني"، مهاجر نيوز، 3 مارس/ آذار 2021 <https://www.infomigrants.net/ar/>

post/31186/هيومن-رايتس-وتش-تطالب-الاردن-بعدم-ترحيل-اللاجئين-اليمينيين

^[65] "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؟" مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الوصول إليها في 16 سبتمبر/ أيلول 2022،

<https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html>

البلاد».^[66] تؤثر هذه السياسات على أعداد هائلة من الأشخاص، إذ تفيد المفوضية بأنه «حتى 16 مارس/ آذار 2021، استضاف الأردن 13,843 لاجئًا وطالب لجوء يمني».^[67]

أشار ناطق باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لموقع عمان الغد إلى صدور قرارات إبعاد بحق عدد من اللاجئين اليمنيين لمخالفتهم قانوني العمل والإقامة، وأن المفوضية تواصلت مع الحكومة الأردنية لإيجاد حلول.^[68] في غضون ذلك، ما يزال طالبوا اللجوء يعيشون في وضع غير مستقر، حيث قالت طالبة لجوء وهي أم لأربعة أطفال: «تقدمت بطلب إلى المفوضية قبل ثلاث سنوات وما زلت أنتظر ردًا إما بقبول أو رفض طلبي. أخشى الخروج من المنزل لأنني لا أمتلك تصريح إقامة».^[69]

اللاجئون اليمنيون في مصر

يقول أحد النشطاء وهو طالب لجوء في مصر إن عملية التسجيل وإعادة التوطين متوقفة هناك، مستطردًا "الأسباب غير واضحة، فاليمينيون لا يستطيعون الحصول على مقابلة لتحديد وضع اللجوء أو الحماية أو إعادة التوطين للحالات التي تستوفي المعايير، بل يتم وعدهم (بذلك)، وتمر السنوات دون أي جديد. نسمع دائمًا من موظفي المفوضية بأن اليمنيين غير مؤهلين لإعادة التوطين وأن الدول الغربية ترفض استقبالهم، دون تقديم أي تفسير إضافي».^[70]

تُعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير مخوّلة باتخاذ قرارات إعادة توطين اللاجئين والمهاجرين، فالأمر متروك لكل بلد لقبول الطلبات.^[71] يقول أحد النشطاء في مصر: «خلال اجتماعنا مؤخرًا مع المفوضية وموظفي الإدارة المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين، قيل لنا إنه من غير المرجح أن يحصل اليمنيون في مصر على مقابلة لتحديد وضع اللجوء على غرار اللاجئين من جنسيات أخرى. لم يقدموا أي سبب يشرح سبب حرمان اللاجئين اليمنيين في مصر من إعادة التوطين. من الواضح أن اللاجئين اليمنيين يتعرضون للتمييز».^[72] إلا أن قلة فرص إعادة التوطين ينطبق على جميع الجنسيات؛ إذ يُعاد توطين شخص واحد من بين كل مائة لاجئ.

^[66] عباس الخشالي، "هيومن رايتس ووتش تطالب بعدم ترحيل اليمنيين".

^[67] عباس الخشالي، "هيومن رايتس ووتش تطالب بعدم ترحيل اليمنيين".

^[68] "مفوضية اللاجئين توضح حول إبعاد يمنيين من الأردن"، عمان الغد، 1 أبريل/ نيسان 2021، www.alghad.com/مفوضية-اللاجئين-توضح-حول-إبعاد-يمني.

^[69] أحد المتقدمين للحصول على وضع اللاجئين في الأردن، خلال مجموعة نقاش بؤرية عبر الزووم، 20 ديسمبر/ كانون الأول، 2021.

^[70] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[71] رضوى الشريف، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الكاتبة، 22 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ كيسوت جبري إغزيابر، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا، مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الكاتبة، 21 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[72] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 3 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

يقول رجل إن شقيقه البالغ من العمر 22 عامًا وصل إلى القاهرة عام 2018 وسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العام نفسه. كان الشاب يعاني من مشكلات صحية بسبب تعرضه لحادث سير، ويقول شقيقه إن تلقي المساعدة الملائمة كانت بعيدة المنال:

«كنا نقف لساعات أمام مكتب المفوضية ومنظمة كاريتاس الدولية ونعود إلى المنزل دون الحصول على أي مساعدة. بعد عدة محاولات، ذهبنا إلى منظمة سانت أندروز، وهي إحدى المنظمات التي تتخذ من مصر مقرًا لها وتقدم المساعدة للاجئين والمهاجرين، حيث طلبت منا إجراء العديد من الفحوصات وتقديم تقارير طبية. أخضعنا لمقابلات عدة عن طريق محامٍ أجنبي، وأُحِلنا إلى طبيب عن طريق المنظمة الذي أكد أن حالة أخي آخذة في التدهور وأن علاجه غير متوفر في مصر، وهو ما يستدعي إعادة توطينه للعلاج في مركز متخصص. وبعد أربع سنوات من اللامبالاة، تفاقمت مشكلته الصحية نتيجة استخدام العديد من الأدوية، وبدأ يعاني من التهاب الكبد واختلال الإنزيمات في الجسم، ناهيك عن تدهور حالته النفسية».^[73]

يضيف شقيقه أنه قرر في نهاية المطاف سحب الطلب والعودة إلى اليمن "للموت... في حضن والدته"، وحين قدم خطاب إلى المفوضية يوضح فيه سبب رغبته في إغلاق ملفه، فوجئ باستجابة المفوضية السريعة وقبولها إغلاق الملف في غضون يومين. يزعم الشقيق أن المفوضية مارست التمييز ضده بسبب جنسيته، قائلاً "لم يُنظر في ملفنا لأننا نحمل الجنسية اليمنية، لو كان أخي سوريًا أو سودانيًا أو من أي جنسية أخرى، لأُعيد توطيننا وحصلنا على التسهيلات اللازمة».^[74]

نددت لاجئة أخرى في مصر بما اعتبرته تقاعس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن توفير الحماية للاجئين اليمنيين، قائلة: «لنا حقوق شأننا شأن الآخرين، ولسنا راضين عن الطريقة التي يتم التعامل بها معنا والتمييز الممارس ضدنا. أحد أبسط حقوقنا هو الحصول على الحماية، لكن للأسف لا يتم حمايتنا ويتم تجاهلنا عند التواصل معهم. واجهت مشاكل كثيرة واتصلت بالمفوضية ومنظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children) لكن للأسف لم يقدم لنا أحد أي مساعدة».^[75] تقول لاجئة يمنية أخرى في مصر إن مجهولين حاولوا اختطاف حفيدتها وإنها قدمت للمفوضية دليلًا على ذلك لكن الأخيرة لم تتخذ أي إجراء حيال الموضوع،^[76] في حين أشارت لاجئة أخرى في مصر إلى ما اعتبرته معاملة مجحفة على أساس الجنسية: «تعرض ابن إحدى اللاجئات الإريتريات للضرب في المدرسة وأبلغوا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أحالت الصبي إلى الدعم النفسي وأُعيد توطينهم في هولندا. يأتي هذا في ظل اللامبالاة المتكررة إزاء معاناتنا كما لو أننا غير بشر. أنا أم لثلاثة أطفال محرومين من الدراسة وبقون في المنزل. (الإجارات) مُكلفة ووضعنا سيئ».^[77]

^[73] مقابلة أجرتها الكاتبة مع شقيق لاجئ في مصر عبر الواتساب، 30 مارس/ آذار 2022.

^[74] مقابلة أجرتها الكاتبة مع شقيق لاجئ في مصر عبر الواتساب، 30 مارس/ آذار 2022.

^[75] لاجئة في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[76] لاجئة يمنية في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[77] لاجئة يمنية في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

يتلقى اللاجئون اليمنيون في مصر الخدمات الطبية ويحصلون على منح دراسية ويُسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الحكومية. فضلاً عن ذلك، تتلقى عدد من الأسر في مصر مساعدات غذائية بحسب عدد أفرادها،^[78] إلى جانب المساعدات الشتوية.^[79] لكن بحسب نشطاء، أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري، وأصبحت النساء غير المعيلات يواجهن صعوبات جمة بما أنهن غير مشمولات في الدعم الذي تقدمه المفوضية، رغم أن العديد منهن تقدمن بطلب لتحديد وضع اللجوء.^[80] تقول إحدى اللاجئات في هذا السياق: «للأسف يعاملوننا بازدراء ولا إنسانية».^[81]

خفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد موظفيها بنسبة 50% بسبب القيود المفروضة لاحتواء جائحة كورونا، الأمر الذي منع اللاجئين من تسجيل أنفسهم أو تجديد بطاقاتهم أو تصاريح إقامتهم. أدى ذلك بدوره إلى حالات توقيف واحتجاز بسبب انتهاء صلاحية الإقامة.^[82] في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، نظم عدد من اللاجئين اليمنيين احتجاجاً أمام مكتب المفوضية في القاهرة، منددين بأوضاعهم المتدهورة ومطالبين بتفسير لما يصفونها باللامبالاة التي تعاملهم بها المفوضية.^[83]

^[78] لاجئة يمنية في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[79] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشطة وطالبة لجوء في مصر عبر الواتساب، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[80] لاجئة يمنية في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[81] لاجئة يمنية في مصر، مجموعة نقاش بؤرية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

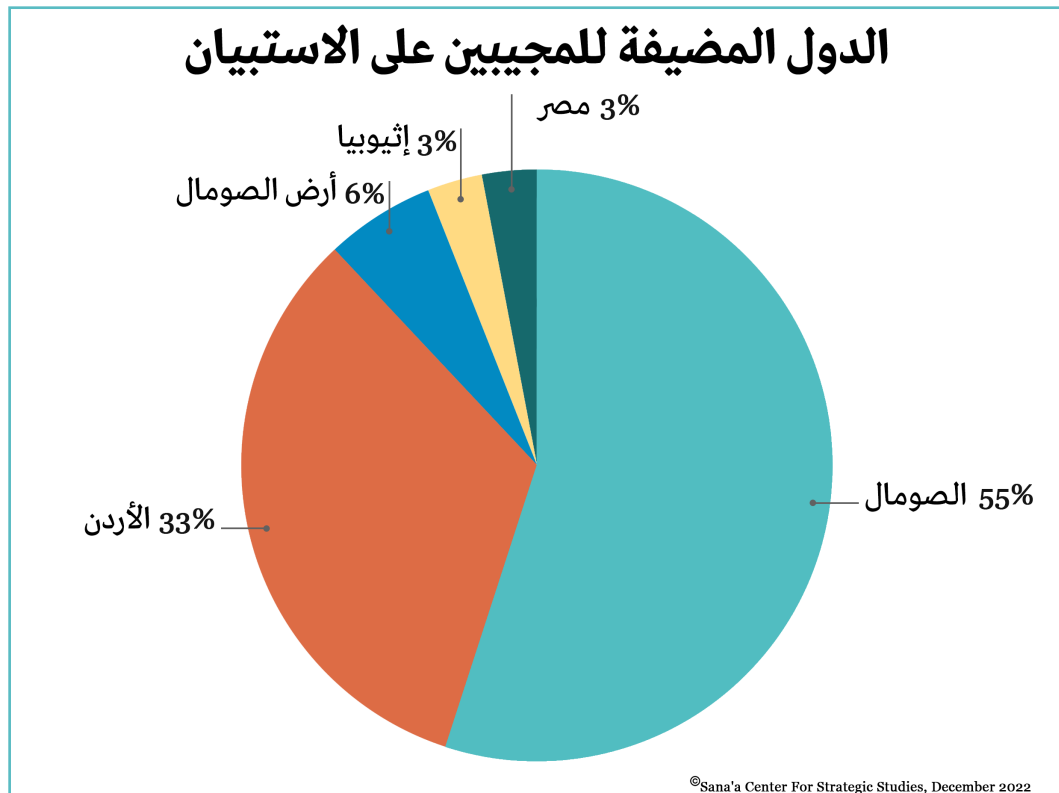
^[82] مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 4 ديسمبر/ كانون الأول 2021؛ مقابلة أجرتها الكاتبة مع ناشط وطالب لجوء في مصر عبر الواتساب، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

^[83] مبادرة لمار، "احتجاج للاجئين اليمنيين في القاهرة"، فيسبوك، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، <https://www.facebook.com/103547311564603/posts/378073387445326>

تحليل نتائج استطلاع الرأي

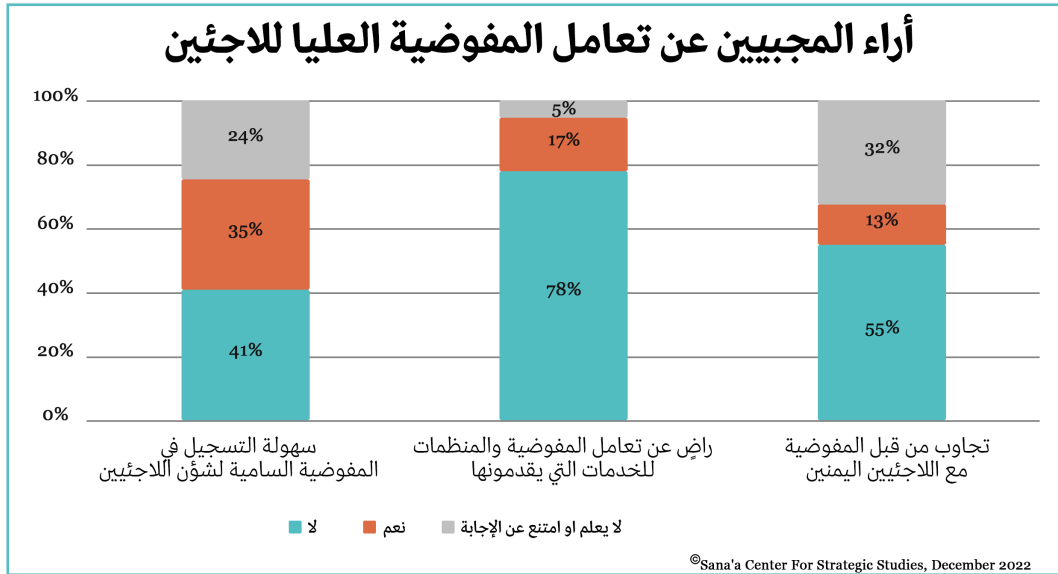
بلغ عدد الاستبيانات الواردة 112 استبياناً. حُذف 34 استبياناً لعدم اكتمال الإجابات عليها على النحو المطلوب أو التكرار أو عدم إبداء الشخص موافقة مستنيرة عند تعبئتها. عكست الردود قدراً عالياً من الاستياء من معاملة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخدماتها، حيث تشابهت الانطباعات نوعاً ما في جميع البلدان المضيفة المشمولة في هذا البحث: إثيوبيا والصومال وصومالييلاند ومصر والأردن.

الشكل 1.



تباينت الردود بشكل كبير على السؤال المطروح حول مدى صعوبة التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين اللاجئين المقيمين في الأردن والبلدان المضيفة الأخرى. في الأردن، أكد 68% من المستطلعة آراؤهم وجود صعوبة في التسجيل، مقابل 28% فقط من المجيبين في البلدان المضيفة الأخرى. هذا يتوافق مع التقارير التي تفيد بتوقف تسجيل طالبي اللجوء اليمنيين في الأردن. فضلاً عن ذلك، أكد 87% من طالبي اللجوء اليمنيين بأنهم لا يتلقون أي دعم من مصادر غير رسمية أخرى، كالجمعيات الخيرية اليمنية أو العربية أو الأقارب، في حين ذكر نصفهم عدم إلمامهم بالخدمات التي تقدمها المفوضية.

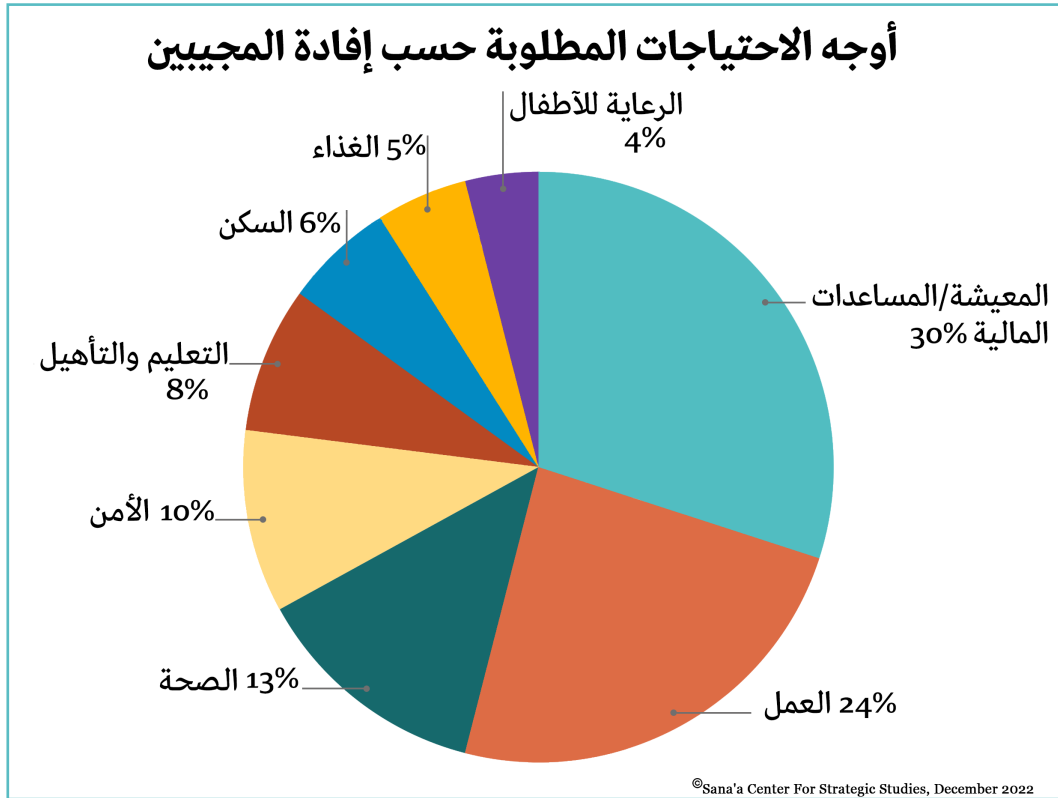
الشكل 2.



تم تحليل البيانات الواردة من استطلاع الرأي باستخدام برنامج لتحليل البيانات النوعية (الترميز الاستقرائي)، وتمحورت المواضيع الرئيسية حول ما يلي:

1. محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك قلة فرص العمل أو مصادر كسب الرزق، والمأوى، والخدمات الصحية، والأمان، والغذاء، والتعليم، والإعانة المقدمة للأطفال.
2. عدم الاستقرار، بما في ذلك حالة من عدم اليقين بشأن عملية تحديد وضع اللجوء، وإمكانية إعادة التوطين وإصدار تصاريح الإقامة وإجراءات لمّ شمل الأسرة. كما برز تخوف مستمر لدى المستطلعة آراؤهم من الترحيل.
3. سوء المعاملة من قبل المفوضية والبلد المضيف، بما في ذلك ادعاءات بالتعرض للتمييز والعنصرية، والإهمال والتقاعد عن تلبية احتياجاتهم، والفساد والمحسوبية، والابتزاز المالي.
4. صعوبة التكيف داخل البيئة الجديدة، بما في ذلك العائق اللغوي، وتوتر العلاقات مع المجتمع المضيف، والشعور بالغربة، والفهم المحدود لحقوقهم كطالبي لجوء.

الشكل 3.



ذكر المجيبون في البلدان المضيفة غير الناطقة بالعربية أن عدم إلمام طالبي اللجوء اليمنيين باللغة الإنجليزية أو لغة البلد المضيف يشكل عائقاً أمامهم ويحد من قدرتهم على ملء الاستمارات بالشكل الصحيح، والتواصل مع موظفي المفوضية، والعثور على وظائف.

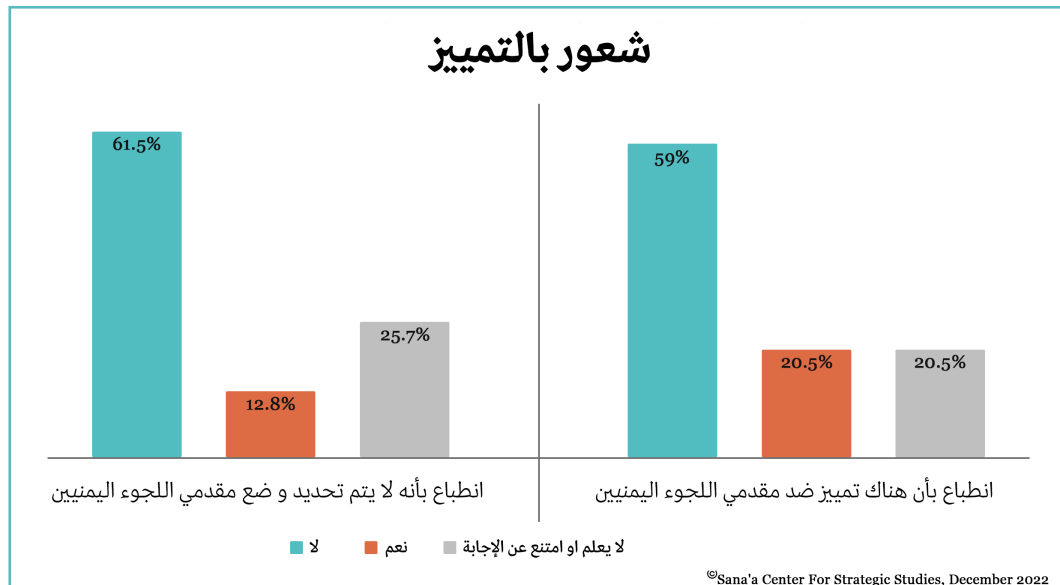
كما برزت مسألة صعوبة العثور على وظيفة أو صعوبة استصدار تصريح عمل، حيث اشتكى المجيبون من عجزهم عن استصدار تصاريح عمل أو قلة فرص العمل في البلدان المضيفة.

كما وردت إفادات عن العيش في بيئات غير آمنة، حيث أشار عدد قليل من المجيبين إلى تعرضهم لاعتداءات عنيفة، ومحاولات ابتزاز تحت تهديد السلاح، وسرقة أموالهم أو مقتنياتهم، أو تعرضهم للضرب على أيدي أفراد الشرطة.

في معرض تعليقهم على خدمات المفوضية، اشتكى المجيبون من عدم وجود موظفي المفوضية بينما ذكر البعض أن جائحة كورونا صعبت التواصل عمومًا مع موظفي المفوضية.

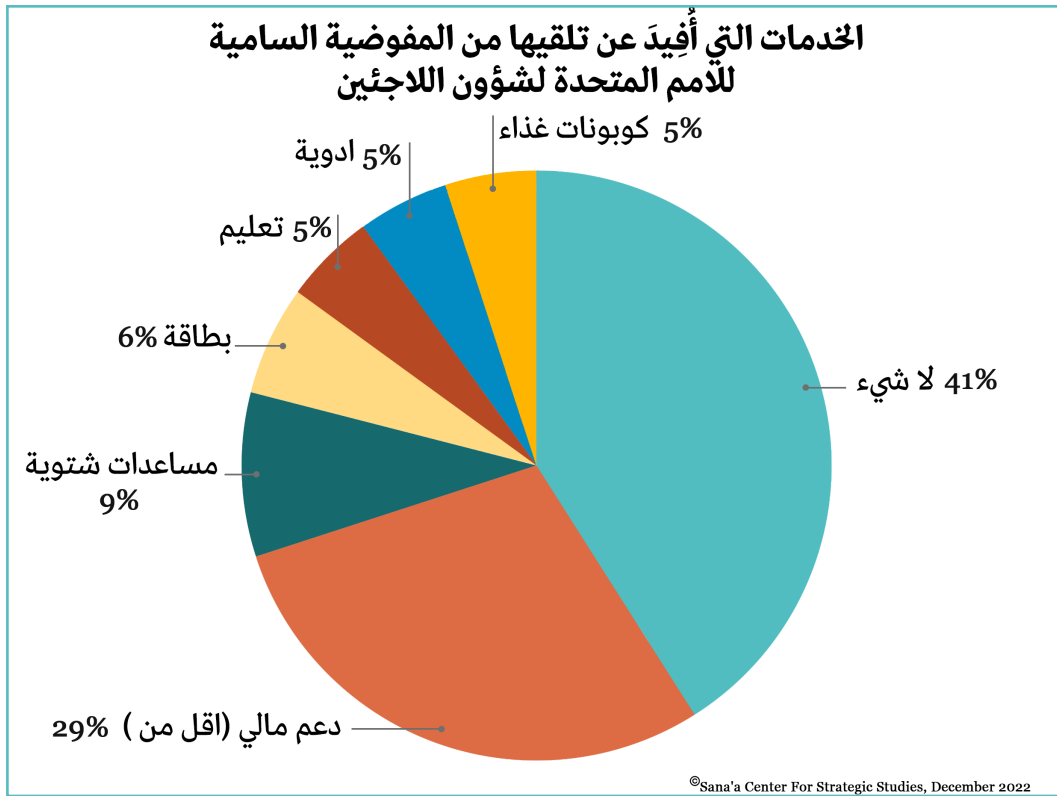
أعرب المجبيون عن شعور عميق بالتمييز ضدهم كطالبي لجوء يمينيين، وغالبًا ما قارنوا أنفسهم بجنسيات أخرى مما يشير إلى صعوبة الاعتراف باليمنيين كلاجئين مقارنة باللاجئين من عرقية الأورومو (إثيوبيا) أو اللاجئين السوريين. ألمح عدد قليل منهم إلى أن الدول تنأى بنفسها عن الاعتراف باليمنيين كلاجئين كون ذلك سيُفسر كاعتراف باليمن ساحة حرب، وبالتالي لوم مُبطن للتحالف العربي بقيادة السعودية على محنة اليمنيين. جرى التعبير عن ذلك أيضًا خلال المقابلات التي أُجريت مع نشطاء المجتمع المحلي من ملتيمي اللجوء. ورغم صعوبة إثبات هذه المزاعم، بدا أن هذا التصور شائع بين اللاجئين إلى حد ما.

الشكل 4.



ردًا على سؤال حول الخدمات التي تلقوها من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكد 41% من المجبيين أنهم لم يتلقوا أي خدمات، في حين ذكر 29% أنهم تلقوا نوعًا من الدعم المالي بمبالغ تتراوح بين 60 و70 دولارًا أمريكيًا في الشهر. ذكر البعض أنهم تلقوا مساعدات شتوية، وخدمات أخرى (لكن بدرجة أقل) مثل البطاقات الصفراء و كوبونات الغذاء والأدوية والتعليم أو التدريب المهني.

الشكل 5.



العوائق التي تحول دون أعمال حقوق اللاجئين وإعادة توطينهم

يقدم الباحثون جملة من الأسباب لما يعتبرونه تمييزًا في معاملة اللاجئين اليمنيين، حيث يشير أحمد البدوي -رئيس المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين- إلى أن عدد اللاجئين اليمنيين الذين أُعيد توطينهم لا يكاد يذكر، مضيفًا أن طلبات إعادة توطينهم عادة ما تُرفض من قبل الدول الأجنبية بسبب اعتبارات تتعلق بتصنيف المجتمع الدولي للحرب على أنها صراع محلي. بحسب البدوي، تصنف تلك الدول أن 80% من الأراضي اليمنية مناطق آمنة فعليًا حيث يُمكن لليمنيين الانتقال إليها والاستقرار فيها، على عكس وضع الحرب الأهلية في سوريا. وأشار إلى أن هناك سببًا آخر لرفض إعادة توطين اليمنيين قد يشمل ربط اليمن بالإرهاب، مضيفًا أن التمويلات المتدفقة تعطي الأولوية لجنسيات معينة، لذلك قد يحصل اليمنيون على بعض التدريب لكنهم يحرمون من المشاركة في مشاريع أخرى، حيث يتم تخصيص التمويل لجنسيات أخرى.^[84]

في إطار الأبحاث التي تجريها عن اليمن، تؤكد بوغوميل هول -الأستاذة المساعدة في الأكاديمية البولندية للعلوم في وارسو- أن العنصرية وربط اليمنيين بالإرهاب هي بعض الأسباب التي تحول دون إدراج اليمنيين ضمن الحصص المخططة لإعادة توطين اللاجئين.^[85] في تقرير يتناول وضع اليمنيين في لبنان، قال مصدر في الأمم المتحدة: «لسوء الحظ، اليمنيون غير مدرجين في قائمة أبرز الدول. تسيطر تلك البلدان على عملية إعادة التوطين، وتلعب السياسة دورًا كبيرًا في ذلك، إذ يُعد اليمن مشكلة (بالنسبة للسعودية)، بينما ضغط الوضع في سوريا بشكل كبير على أوروبا بسبب تدفقات اللاجئين من تركيا، لكن الوضع في اليمن لا يُعد مشكلة ملحة بالنسبة لمثل هذه البلدان. بالتالي، (سيُركزون) دائمًا على حل المشاكل التي تؤثر عليهم داخليًا».^[86]

بحسب أحد النشطاء، هناك سبب آخر لعدم إعطاء اللاجئين اليمنيين الأولوية وهو أنهم غير مؤهلين باعتبارهم تحت رعاية دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، التي تقدم لهم الدعم.^[87] من هذا المنطلق، يمكن ربط عدم الاعتراف باليمنيين كلاجئين ولو جزئيًا بالمصالح الجيوسياسية والإذعان للقوى الإقليمية، لكن بشكل عام، يجهل اللاجئون اليمنيون سبب قلة فرص إعادة توطينهم في الوقت الذي توجد فيه حالات تستوفي المعايير المعلنة.

^[84] مقابلة أجرتها الكاتبة مع أحمد البدوي، رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، 29 يناير/كانون الثاني 2022.

^[85] بوغوميل هول، "أحلام الحرية والتنقل لدى اليمنيين"، مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، 11 أغسطس 2021، <https://merip.org/2021/08/yemeni-freedom-and-mobility-dreams>

^[86] علي الديلمي، "حرب منسية لاجئون مهجرون"، The Public Source، نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، <https://thepublicsource.org/yemen-refugees-war-lebanon>

^[87] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ناشط شاب وطالب لجوء في الأردن عبر الزووم، 20 ديسمبر/كانون الأول 2021.

قدمت مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من جانبها، أسبابًا مختلفة للوضع الراهن وللاستياء بين اللاجئين، حيث نفت المتحدثة باسم مكتب المفوضية في إثيوبيا عدم أهلية اليمنيين لإعادة التوطين، مؤكدة أن كل من يستوفي المعايير يُعد مؤهلًا، اعتمادًا على ما إذا كانت هناك حصة كافية مخصصة من قبل البلدان لإعادة توطينهم، وما إذا كانت تلك البلدان تقبل أفرادًا مُعينين أم لا. كما شددت على أحقية اليمنيين بالتقدم بطلب لجوء والاعتراف بهم كلاجئين، وفقًا لأحكام الاتفاقيات الدولية والوطنية ذات الصلة، مشيرة إلى أن جميع المواطنين اليمنيين الذين قدموا إلى إثيوبيا منذ 1 يناير/ كانون الثاني 2015 حصلوا على اعتراف كلاجئين منذ الوهلة الأولى (على أساس دعوى ظاهرة الوجهة).^[88]

تناولت رضوى شريف، المتحدثة باسم مكتب المفوضية السامية في مصر، وضع اللاجئين هناك: «تُمنح الأولوية للحالات التي تحتاج إلى الحماية. إعادة التوطين هي واحدة من ثلاثة حلول مستدامة تُمنح للاجئين، لكن يتعين على المفوضية مراعاة معايير البلد المضيف. ففي حين توصي المفوضية بإعادة التوطين، يبقى القرار النهائي بالقبول أو الرفض بين يدي البلدان التي تستقبل اللاجئين المراد إعادة توطينهم. بشكل عام، يُعاد توطين واحد في المائة فقط من اللاجئين من كافة الجنسيات على مستوى العالم. فضلًا عن ذلك، تخضع مسألة إعادة التوطين لمجموعة من المعايير المعقدة التي يجب استيفائها لقبول طلب اللاجئين وملتمس اللجوء، حيث تختلف من بلد إلى آخر. تمر العملية بعدة مراحل، بما في ذلك المقابلات الشخصية لضمان المصادقية، ويتمثل دور المفوضية في تقديم «توصية» أو «عرض» الحالات، إلا أن القرار النهائي يُتخذ من قبل السلطات المختصة في البلد الذي سيعاد توطين اللاجئين فيه». ^[89] من جهة أخرى، أكدت المتحدثة باسم مكتب المفوضية في إثيوبيا أن معايير وشروط اللجوء وإعادة التوطين تنطبق على جميع الجنسيات.^[90]

^[88] كيسوت جري إغزايبر، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا، مراسلات البريد الإلكتروني مع الكاتبة، 21 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[89] رضوى شريف، المتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، مراسلات عبر البريد الإلكتروني، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021.

^[90] كيسوت جري إغزايبر، المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا، مراسلات البريد الإلكتروني مع الكاتبة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2021.

الاستنتاج

رغم تأكيدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدم التمييز في المعاملة ضد اليمنيين مقارنة بغيرهم من اللاجئين وطالبي اللجوء، يشير النشاط في البلدان المضيفة إلى تعليق البت في إجراءاتهم وافتقار اللاجئين اليمنيين للحماية وفرص إعادة التوطين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الصحية والنساء المعرضات للخطر. كما يؤكد النشاط أن عدد اللاجئين اليمنيين الذين أُعيد توطينهم حتى الآن لا يكاد يُذكر.

يفضّل عدد من اللاجئين اليمنيين الحصول على تصاريح إقامة بموجب جوازات سفرهم، رغم التكلفة الباهظة المترتبة على ذلك، ويُعزى ذلك إلى أن الحصول على الإقامة بموجب بطاقات اللجوء الصادرة عن المفوضية السامية لا يسمح لهم بالسفر والتنقل. يعاني اللاجئون اليمنيون من تردي ظروفهم الاقتصادية، وغلاء أسعار الإيجارات، وانعدام فرص العمل، وتنامي الفقر. يجد البعض فرصة عمل في مطاعم ومقاهي ومحلات تجارية مملوكة ليمنيين. وفي ظل الافتقار إلى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، بات مستقبل العديد من الأطفال والشباب في غياهب المجهول.

تسببت جائحة كورونا في أزمة إنسانية ومالية عالمية فاقمت من تدهور أوضاع اللاجئين، حيث تغيرت سياسات المفوضية بسبب تنفيذ تدابير احترازية لاحتواء الجائحة، وبات من الصعب على اللاجئين وطالبي اللجوء التواصل مع المفوضية وغيرها من المنظمات بسبب تلك التدابير. كان التواصل وحجز المواعيد يتم فقط عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو تطبيق زووم، وواجه الوافدون الجدد صعوبات في الحصول على موعد لتقديم طلب التسجيل لدى المفوضية.^[94] أدى تفشي الجائحة إلى تفاقم محنة اللاجئين في ظل غياب الدعم، وارتفاع نسبة البطالة حيث أغلقت العديد من المحال التجارية والمطاعم التي كان يعمل فيها معظم اللاجئين بأجر يومي. تتحمل البلدان النامية العبء الأكبر من تدفقات اللاجئين، حيث تستقبل أعدادًا كبيرة من اللاجئين في بيئات يصعب فيها العثور على وظائف أو الرعاية الصحية الجيدة. على هذا الأساس، من الضروري اعتماد تغييرات ملموسة للتخفيف من وطأة الظروف الصعبة التي يعيش في ظلها اليمنيون وغيرهم من اللاجئين في البلدان المضيفة، وضمان تمتعهم بحقوقهم القانونية (المنصوص عليها في القانون الدولي) على أساس منصف.

^[94] مقابلة سرية أجرتها الكاتبة مع ممثلين عن الجالية اليمنية في إثيوبيا، امرأة ورجلين، عبر الواتساب، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 و17 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

التوصيات

للمجتمع الدولي ومقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف:

- مطالبة الدول والمنظمات بالاضطلاع بدور فعال في احتواء اللاجئين اليمنيين وضمان المساواة في الحقوق بينهم واللاجئين من جنسيات أخرى.
- تعزيز معايير الشفافية والنظر في المزاعم المتعلقة بوجود فساد وتمييز ممارس ضد فئات من اللاجئين.
- الموافقة على مزيد من طلبات إعادة توطين اللاجئين لليمنيين، والتأكد من أن اختيار الأفراد تستند إلى حاجتهم للحماية الدولية، بغض النظر عن الجنسية.

توصيات لمكاتب المفوضية السامية على المستوى القطري والمنظمات الشريكة المحلية:

- التعامل مع قضايا اللاجئين باعتبارها قضايا إنسانية بالدرجة الأولى، بعيداً عن الاعتبارات السياسية وغيرها من الاعتبارات.
- توثيق مختلف أوجه الاضطهاد التي يتعرض لها اليمنيون في بلدهم الأم، هذا قد يدفع مكاتب المفوضية القطرية إلى تسريع عملية تحديد وضع اللجوء.
- تقديم توصيات للدول المستقبلة تعكس الظروف الإنسانية المتدهورة للاجئين اليمنيين وتشجيعها على منحهم فرص إعادة التوطين.
- تنفيذ مشاريع لتمكين اللاجئين ومساعدتهم على اكتساب المهارات وتعزيز سبل كسب العيش.
- دعم اللاجئين من خلال توفير خدمات التعليم والصحة ومصادر الرزق.
- تشكيل لجنة طوارئ لمساعدة اللاجئين المعرضين للخطر.
- معاملة اللاجئين اليمنيين على قدم المساواة مع غيرهم من اللاجئين من جنسيات أخرى.
- بناء قدرات الموظفين العاملين في المفوضية لتحسين أسلوب معاملتهم للاجئين.
- تعليم الطلاب اليمنيين اللغتين المحلية والإنجليزية في البلدان التي يوجدون فيها.
- تعزيز المشاريع التي يديرها اللاجئون والمشاريع التي تُدار من المنازل عبر توفير الدعم من خلال قروض التمويل الأصغر والتدريب المهني.
- تقديم منح جامعية للاجئين اليمنيين لمساعدتهم على استكمال دراستهم.
- تقديم مساعدات نقدية كافية لعدد أكبر من الأسر.
- تعزيز مستوى الوعي بين اللاجئين اليمنيين بالخدمات المتاحة من قبل المفوضية.

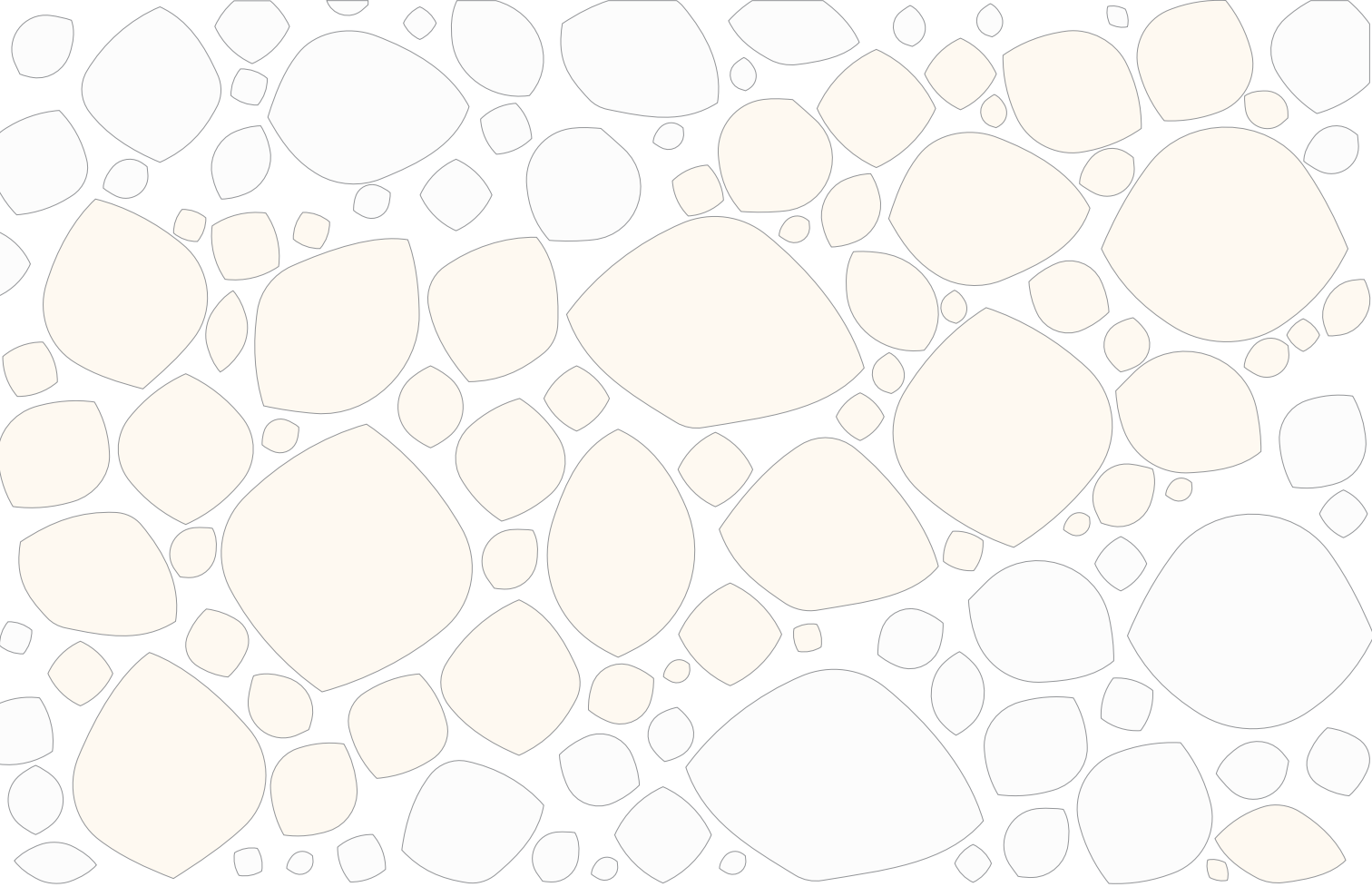
توصيات للرواد المجتمعين ونشطاء الجاليات اليمنية:

- مناصرة قضايا اللاجئين اليمنيين للفت انتباه المجتمع الدولي إلى معاناتهم.
- رفع مستوى الوعي بشأن وضع اللاجئين اليمنيين وحقوقهم.
- تشكيل لجان تُعنى بمساعدة اللاجئين في الدول المضيفة.
- تعزيز مستوى الوعي لدى اللاجئين اليمنيين بحقوقهم والخدمات التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتنظيم ورش عمل تدريبية وتأهيلية.

عن الكاتب

قبول العبسي هي رئيسة مؤسسة قرار للإعلام والتنمية المستدامة، التي تتخذ من تعز مقرًا لها وتركز على تعزيز دور الإعلام اليمني. كما أنها عضو مؤسس في مجتمع وجود، وهي مبادرة لمساعدة اللاجئين اليمنيين في مصر، إلى جانب عضويتها في مبادرة لمار الدولية "أصوات السلام والتضامن النسوي". قبول هي إحدى المشاركات في منتدى سلام اليمن.

أعدّ هذا التقرير كجزء من سلسلة إصدارات منتدى سلام اليمن، وهو مبادرة لمركز صنعاء تسعى إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني ونشطاء المجتمع المدني من الانخراط في القضايا الوطنية الحرجة.



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث
مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي،
مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور.

sanaacenter.org